

الأسماء التي لا أفعال لها في العربية دراسة معجمية - صرفية

Nouns without Verbs in Arabic: A Lexical-Morphological Study

م. د. زينب باسل كامل مراد الداغستاني

وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - بغداد

Associate Professor Zainab Basil Kamel Murad Al-Daghestani
Ministry of Education/Open College of Education
zmz10727@gmail.com

Abstract

The subject of our research aims to confirm a linguistic fact stated by ancient Arab linguists, namely that derivation plays a role in the process of creating morphological forms, and it is closely related to linguistic analogy, which was considered an important basis for derivation; meaning that analogy determines the framework that must be relied upon in the derivational process; In order for the derivative to be appropriate to the linguistic rules, and far from the linguistic examples they dislike, and because their goal is to achieve correct pronunciation in the easiest and smoothest ways, the linguistic details are based on the principle of lightness and heaviness, so every word that is light on the tongue is frequently used in the Arabic tongue, unlike what is heavy and is far from derivation, or is few, or is neglected, and despite that it has formed a material that linguists have delved into, starting with the owners of dictionaries, and in the books of Arab linguists that documented the linguistic material, clarifying the reasons that explain preventing the derivation of verbs from it, and reviewing its meaning in Arabic dictionaries. Among these names and sources are: A'ah, Day, Woe, Woe, Woe, Animal, and others. This proves that the Arabic language is distinct from other languages in that it was organized according to specific, well-established and precise principles. It does not resort to the lightest or heaviest letters arbitrarily, but rather relies on rules supported by linguistic taste.

Key terms: Nouns - Not verbs - Morphological analysis

ملخص البحث :

يرمي البحث إلى تأكيد حقيقة لغوية نص عليها اللغويون العرب القدامى من أن الاشتقاق يؤدي دوراً في عملية ابتكار الصيغ الصرفية، وهو وثيق الصلة بالقياس اللغوي الذي عُده أساساً هاماً للاشتقاق؛ مما يعني أن القياس يحدد الإطار الذي يجب التعويل عليه في العملية الاشتقاقية؛ ليكون المشتق مناسباً للقواعد اللغوية، ويعيداً عما يستكرهونه من أمثلة لغوية، ولأن غايتهم تحقيق النطق السليم بأيسر الطرق وألسنها، فالتفصيلات اللغوية مبنية على مبدأ الاستخفاف والاستتقال، فكل لفظ خف على اللسان كثر دورانه على اللسان العربي، بخلاف ما ثقل فابتعد عن الاشتقاق، أو قل، أو أهمل، ومع ذلك فقد شكّل مادة خاض فيها علماء اللغة بدءاً بأصحاب المعجمات، وفي كتب اللغويين العرب التي وثقت المادة اللغوية، موضحة للعلل المفسرة لمنع اشتقاق أفعال منها، ومراجعة دلالتها في المعجمات العربية ومن هذه الأسماء: آء، ويوم، وويل، وويح، وويس، وحيوان، وغيرها؛ مما يثبت أن اللغة العربية متميزة عن غيرها في أنها نظمت وفق أسس معينة مرعية ودقيقة، وهي لا تلجأ إلى الأخف، أو إلى الأثقل اعتباراً؛ بل استناداً لقواعد يوازرها الذوق اللغوي.

- الكلمات المفتاحية: الأسماء - لا أفعال - دراسة صرفية

المقدمة:

إنّ موضوع بحثنا الموسوم بـ (الأسماء التي أفعال لها في العربية دراسة معجمية - صرفية) يهتم بالوقوف على مجموعة من الأسماء التي منع اللغويون بناءً أو استكراه اشتقاق أفعال منها، والتي تردت في مؤلفاتهم اللغوية، واقفين على عللها، ومستندين إلى أساس لغوي ألا وهو مبدأ الاستخفاف والاستتقال في صياغة ألفاظها ووقولها، مع اقرارنا بأن اللغة العربية لم تعمل على التخلص عن كل ما هو ثقيل فيها؛ ومع هذا فإنّ ((المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس)) (نقرة كار، ص ٤٦)؛ فبيّنت فيه الألفاظ التي لم يُشتق منها أفعال بالوقوف على المعجمات العربية، و المؤلفات اللغوية، متبعية إياها وذاكرةً علل منعها أو رفضها . وقد قسّمت البحث على مبحثين ، مسبوقين بالمقدمة، ومتولين بالخاتمة ويثبت للمصادر والمراجع، تناولت في المبحث الأول: الجانب النظري للبحث من حيث تحديد مفهوم الاسم والفعل والمصدر في اللغة والاصطلاح. وتناولت في المبحث الثاني: الجانب التطبيقي : من حيث الوقوف على الألفاظ التي لا أفعال لها من خلال الوقوف على معانيها ودلالاتها في المعجمات ، وآراء اللغويين في توجيه هذا المنع أو الاستكراه .

- المطلب الأول: الجانب النظري (تحديد المفاهيم):

الأسماء، لغة ، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ): ((سَمَا الشيءُ يسمو سُمُوًا، أي ارتفع ، وسَمَا إليه بصري، أي ارتفع ،... والاسم: أصلُ تأسيسه : السُمُو، وألفُ الاسم زائدة ونقصانهُ الواو ، فإذا صغرَتْ قُلْتُ: سَمَيْتُ، وسَمَيْتُ، وأسَمَيْتُ، وسَمَيْتُ بكذا)) (الفراهيدي، دار الرشيد للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠: ٧ / ٢١٨ (سمو)).

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((الواو والسين والميم: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على أثارٍ ومعلّمٍ. ووسمْتُ الشيءَ وسَمًا: أثرتُ فيه بسمّةٍ. والوسمِيّ: أولُ المطرِ، لأنّه يسمُّ الأرضَ بالنباتِ،... وسَمِيّ موسِمٌ الحاجُّ موسِمًا لأنّه معلّمٌ يجتمعُ إليه الناسُ... والوسامةُ: الجمالُ)). (ابن فارس، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت): ٦ / ١١٠ (وسم)).

واصطلاحًا، فالاسمُ ((ما دلَّ على معنى مفردٍ، وذلك المعنى يكونُ شخصًا، وغير شخصٍ فالشخصُ نحو: رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وحَجَرٍ وبلدٍ، وعمر و بكر، وأما ما كان غير شخصٍ فنحو: الضربِ، والأكلِ والظنِّ، والعلمِ، واليومِ والليلةِ و الساعة)). (ابن السراج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦: ١ / ٣٦).

وقيل: ((الاسمُ ما أنبأ عن المسمَى، والفعل ما أنبى به،

والحرفُ ما أفاد معنى)) (ابن الأنباري، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م: ص ١٨).

أما الأفعال، لغةً: ((فَعَلَ: يَفْعَلُ فَعْلًا وفَعْلًا، فالفَعْلُ: المصدرُ، والفِعْلُ الاسمُ، والفَعَالُ اسْمٌ للفِعْلِ الحَسَنِ، مثلُ الجُودِ، والكرَمِ، وغيره، والفَعْلَةُ: العمَلَةُ، وهم قومٌ يستعملونَ الطينَ والحفرَ وما يشبه ذلك من العملِ)) (الفراهيدي، مصدر سابق: ٨ / ١٤٥ (فعل)).

ف((الفاء والعين واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إحدَث شيءٍ من عملٍ غيره . من ذلك فَعَلْتُ كذا أَفَعَلَهُ فَعْلًا، وكانت من فُلانٍ فَعْلَةً حَسَنَةً أو قبيحةً)) (ابن فارس، مصدر سابق: ٤ / ٥١١ (فعل)).

واصطلاحًا، فالفعلُ ((أمثلةٌ أُخذت من لفظِ أحداثِ الأسماء، ويبيّن لما مضى، ولما يكونُ ولم يَقعْ، وما هو كائنٌ لم يَقْطَعْ)) (سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م: ١ / ١٢).

أما مصطلح لا أفعال: فأقصد به الأسماء والمصادر التي لم يُصاغ منها أفعالٌ، لعلة ما تنجُ ثقلًا عند النطق بهذه الأفعال فيما لو صيغت منها.

- الخفة والثقل:

يأتي البحث مصداقًا لحقيقة وقاعدة لغوية تواتر اللغويون العرب على ذكرها وبناء قواعدهم بموجبها ألا وهي الخفة والثقل ؛ مما عكس ذوقهم اللغوي في صياغة ألفاظهم، متوخين السهولة واليسر في النطق؛ فقد قرر اللغويون القدامى خفة الاسم وثقل الفعل، قال سيبويه: ((واعلم أنّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعضٍ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماءِ، لأنّ الأسماءَ هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّنًا، فمن ثَمَّ لم يلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزمُ والسكونُ، وإنّما هي من الأسماءِ، ألا ترى أنّ الفعلَ لا يَدُّ لهُ من الاسمِ والألّا لم يكن كلامًا ، والاسمُ قد يستغني عن الفعلِ، تقولُ: اللهُ إلهنا، وعبدُ اللهِ أخونا)). (سيبويه، مصدر سابق: ١ / ٢٠ - ٢١).

وعدّ ابن جني خفة الأسماء متأتية من أنّها أشدُّ تصرّفًا واتّساعًا من الأفعال ؛ لأنها أصولٌ، وللاصول من الاتّساع والتصرّف ما ليس للفروع، قال في باب السلب الذي عقده في خصائصه: ((وأنا أرى في هذا الموضوع من العربية ما أذكره لك، وهو أنّ هذا المعنى الذي وُجدَ في الأفعال من الزيادة على معنى الإثباتِ بسلبه كأنّه مسوقٌ على ما جاء من الأسماءِ ضامنًا لمعنى الحرف؛ كالأسماءِ المُستفهم بها، نحو: كمّ، ومنّ، وأيّ وكيف ومتى وأين وبقية الباب... فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم - أعني تضمّنُها معنى حرف النفي - كما تضمّنُ الأسماء معنى حرف الاستفهام، ومعنى حرف الشّريط، ومعنى حرف التعريف في أمسٍ والآن...؛ وغنمًا جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنةً لمعنى حرف النفي ملحقةً بالأسماءِ في ذلك، وجعلنا الأسماءَ أصلًا

مقارنة بالألف؛ إلا أنها تزداد ثقلاً حينما يكون قبلها ضمةً. (ينظر: نقرة كار، المصدر نفسه، ص ٧٠).

إنَّ ما تقدّم ذكره يعكس طبيعة الذوق اللغوي العربي ، وقوانينه ونظامه في اختيار أخف الطرق وأيسرها ؛ اتقاءً أو هرباً من ثقل أحرف العلة والحركات ، مما يبرهن أنّ العرب إنّما درجوا على السهولة في الغالب، فعدّلوا في الصيغ البنائية بما يتفق وسهولة النطق، حتى يحققوا مبدأ الانسجام وتساوق النغم والموسيقى اللفظية، وبعداً مما يُستكره للكلفة حال النطق به. ونعرض في المبحث الثاني الأمثلة التي رصدها اللغويون ، والتي منعوها فيها صياغة أفعال منها.

- المطلب الثاني: الجانب التطبيقي الأسماء والمصادر التي لا أفعال لها في العربية.
أولاً: آءة:

آءة، قال الخليل (ت ١٧٥هـ) : ((آء : الآء : والواحدة : آءة: شجرٌ له حملٌ يأكله الثعام، وتسمى هذه الشجرة سرحةً، وتأسيس بنائها من تأليف واو بين همزتين)) الفراهيدي، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣: ٨ / ٤٤٣ (آء) ، وقيل إنّ ((آء : شجر على وزن عاج، واحدها : آءة، أبي سلمى يصف الظليم واحدها: آءة . قال زهير بن أبي سلمى يصف الظليم :

كأنَّ الرّخْل منه فوق صغْل من الظّلّمان جُوجُوهُ هَوَاءُ
أصكَّ مصنم الأذنين أجنى له بالسّي تنوم وآء

وآء أيضاً: حكاية أصوات)) (الجوهري، دار العلم للملايين ، القاهرة، ط ١، ١٩٥٦م: ١ / ٣٤ (آء)، وينظر: الرّبيدي، دار الهداية، بيروت، (د.ت) : ١ / ١٣٠).

وقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى أنّ آءة من الألفاظ التي لها أفعال لا يتكلّم بها، قال: ((ولم يستعملوا هذا في كلامهم؛ كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتلّ وباءٍ تدخلها الضمة في يفعل ، كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في أحدهما ضمة مع المعتلّ ...، ومما جاء على فعل لا يتكلّم به كراهية ما ذكرت لك: أول، والواو، و آءة، و ويخ، و ويل) بمنزلة اليوم ؛ كأنها من: ولت، و وخت، و أوث، وإن لم يتكلّم بها؛ تقديرها غثت من آءة ؛ لما يجتمع فيه ممّا يستقلون)). (سيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م: ٤ / ٣٧٤).

وذهب المازني (ت ٢٤٧هـ) إلى أنّهم (لم يجعلوا من (آءة) فعلاً؛ لأنّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلة، إمّا من ياء وإمّا من واو، والهمزة تُستقلّ، والواو والياء يُستقلّان، والأسماء أخف من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء ورفضوه في الأفعال لما ذكرت لك)) (ابن جني، دار

فيه، من حيث كانت الأسماء أشدّ تصرّفاً في هذا ونحوه من الأفعال؛ إذ كانت هي الأول ، والأفعال توابع وثوانٍ لها، وللأصول من الاتّساع والتصرّف ما ليس للفروع)) (ابن جني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م: ٣ / ٨٣-٨٤).

كما أنّ مبدأ الخفة والثقل مرتبطٌ بما قرره اللغويون من ثقل الحركات والحروف، فالحركات في العربية متفاوتة في الخفة والثقل، فالضمة أثقل من الكسرة، وهما ثقيلتان بالنسبة للألف؛ وأنّ ((هذه الحركات أبعاض هذه الحروف ، ونائبات عنها في كثير من المواضع، ... فإذا نطقت بالضمة فقد نطقت ببعض الواو، فأذنت بتمامها . فإذا رجعت عنها إلى الياء فقد نقضت أول كلامك بآخره وخالفت بين طرفيه، فإذا بدأت بالضمة، وجئت بالياء فقد جئت بغير المتوقّع . وذلك وإن كان مستقلاً، فليس بمستحيل كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة والضمة؛ لضعفها وسعة مخرجها)) (ابن جني، دار الأوزاعي، مصر، ط ٢، ١٩٨٨م: ٢٦٠ - ٢٦١).

وتنبه الذوق العربي إلى ثقل الضمة على أحرف العلة عن غيره من الحروف حال النطق بها؛ وذلك متأت من أن أحرف العلة ضعيفة بطبيعتها ، وحركة الضمة ثقيلة لا يتحملها الحرف الضعيف؛ مما ينتج عنه انعدام التعادل في اللفظ بين الحروف والحركات، وبصفة خاصة يستقلّ ضم حرف العلة في الجمع؛ لأنّه ثقيل لفظاً ومعنى. (ينظر: الاسترابادي، مطبعة حجازي، القاهرة، (د.ت): ٢ / ٩٦).

وبالنسبة للحروف ((فقد كثُر إبدال الياء ، لأنّها حرفٌ مجهور، مخرجها من وسط اللسان. فلمّا توسط مخرجها الفم، وكان فيها من الخفة ما ليس في غيرها، كثُر إبدالها كثرة ليست لغيرها . وإبدالها على ضربين: مطرّد، وشاذّ. فالمطرّدُ : إبدالها من ثلاثة أحرف : الألف، والواو، والهمزة. فأبدالها من الألف، إذا انكسر ما قبلها، نحو قولك: جملاق: حُمَيْق، وفي تصغير قُرطاس: قُرَيْطس)) (ابن جني، المصدر السابق، ١٩٨٨ : ص ٢٤١) ، وقد أقرّ اللغويون بأنّ الواو والياء ثقيلتان بالنسبة لحرف الألف، إلا أنّهما خفيفان ضعيفان مقارنة بالحروف الصحاح . (ينظر: نقرة كار، ص ٧٠)؛ ولهذا منع العرب أن يوجد في كلامهم اسمٌ متمكّن في آخره ياء قبلها ضمة، لأنّ الياء ثقيلة

الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٤٤٧).

وقد وضّح ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) علّة هذا الاستثقال بقوله: ((قوله: (والعين إما من ياء أو من واو)، يقول: ((إن حملتها على الياء أو على الواو فكلتاها مستقلة؛ ليس أنه يشك أن العين إذا جهل أمرها في الاشتقاق، وكانت ألفاً؛ فسيبئها أن تحمل على الواو)). (ابن جنّي، المصدر نفسه، ص ٤٤٧).

فابن جنّي يقرّر ما ذهب إليه اللغويون من استثقال الواو والياء، محتكماً في الوقت نفسه إلى أن عين الكلمة إذا جهل أصلها وكانت ألفاً فالحكم فيها أن تحمل على الواو. ينظر: ابن جنّي، المصدر نفسه، ص ٤٤٧. مؤيداً ما ذهب إليه الفراهيدي: ((ولذلك قال الخليل: إنهم لو نطقوا بالفعل من (آء) لقالوا: أوأث، ولكنهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذف من (قلّت)، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من

(أوأث) واوا؛ لانضمام ما قبلها واجتماع همزتين في كلمة واحدة، فيقال: (أوث) مثل (عوث)، وأن تقول في الأمر: (أو) مثل (عوا) وأصله (أو) مثل (عوا)، فتبدل الثانية واوا، وبعض هذا مستكره؛ فرفضوا الفعل البيّنة)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٤٤٧).

مما يعني أن حمل اللفظة على الواو، أو الياء فكلهما مستكره في الفعل، لاسيما مع إدراكنا أن اجتماعهما لا بد من أن يفضي بنا إلى التخلص من أحدهما؛ فإذا اجتمعت الواو والياء في بناء من الأبنية، فلا بد أن يتخلص من هذا الاجتماع بطريقة قائمة على لطيف في الأداء لتسلم للكلمة العربية صيغة مقبولة خفيفة، وإلا فالمنع أفصح وأجدر)) (السامرائي، بغداد، ١٩٦٩، ص ٩٣ - ٩٤).

ثانياً: أوّل:

قال الخليل: ((فأما الأوّل فمنهم من يقول: تأسيس بنانه من همزة ولام. و منهم من يقول تأسيسه من واوين بعدهما لام وكلّ حجته،... والأوّل والأوّل بمنزلة أفعل و فُعلى . وجمع أوّل: أوّلون. وجمع أوّل: أوّليات، كما أنّ جمع الأخرى: أخرّيات)) (الفراهيدي، مصدر سابق، ٨ / ٣٦٨ - ٣٦٩ (أوّل)، وينظر: ابن فارس، مصدر سابق، ١٥٨/١ (أوّل)).

قال الجوهري: ((والأوّل نقيض الآخر، وأصله أوّل على أفعل مهموز الأوسط، قلبت الهمزة واوا وأدغم، يدل على ذلك قولهم: (هذا أوّل منك والجمع الأوائل والأوالي على القلب. وقال قوم: ووّل على فوعل، فقلب الواو الأولى همزة، وإنما لم يجمع على (أوّل) لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألفاً الجمع...، وتقول في المؤنث، هي الأولى، والجمع الأوّل مثل أخرى وأخر)). (الجوهري، مصدر سابق، ٥ / ١٨٣٨ - ١٨٣٩ (وأل)).

أما اللغويون فرفضوا اشتقاق فعل من أوّل، قال سيبويه: ((ومما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية ما ذكرت لك : أوّل، والواو، و آء، و ويح، و ويل بمنزلة اليوم؛ كأنها من ولت، و وخت، و أوث، وإن لم يتكلم بها؛ تقديرها غعت من آء؛ لما يجتمع فيه مما يستثقلون)). (سيبويه، مصدر سابق، ٤ / ٣٧٤).

وعند سيبويه (أوّل) على وزن (أفعل)، قال: ((وأما أوّل فهو أفعل. يدلّك على ذلك قولهم: هو أوّل منه، ومررت بأوّل منك، والأولى)) (سيبويه، مصدر نفسه، ٣ / ١٩٤).

وتابعه المازني الذي قال: ((ومما رفضوا أيضاً الفعل منه: (أوّل) وهو (أفعل)؛ يدلّك على ذلك ترك الصرف، ولزوم (من) له، وقصته كقصّة أقصر، وأطول، وأفضل، فقف حيث وقفوا، وقس حيث مضوا!)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ٤٤٧).

ووضّح ابن جنّي هذا الرفض بقوله: ((قولهم: (هو أوّل منك) بمنزلة قولهم (هو أطول منك)، فَمَا أَنَّ أطول: أفعل، فكذلك (أوّل)، ولزوم (من) لهذا كلزوم (من) لذلك، وإنما لم يستعملوا الفعل من (أوّل)، لأنّ فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: (فعل - يفعل) لحدث هناك شينان يتدافعان، وذلك أنّ (فعل) إذا كانت فاءه واوا، فالمضارع منه إنّما يجيء على (يفعل)، نحو: (وعند: يعذ) وعين الفعل إذا كانت واوا، فالمضارع من (فعل) أبداً مضموم العين نحو: (قال يقول)، فكان يجب أن تكون العين من (يفعل) مضمومة مكسورة في حال، وهذا متناف، مع ما ينضاف إليه من ثقل الواوين. وإذا كانت الواو تأت فاء ولاماً حتّى إنّه ليس في الكلام مثل (وعوث) مع أن باب (سلس، وقلق) أكثر من باب (دندن وكوكب) فألا يجوز اجتماع الواوين فاء وعينا أجدر؛ لقلّة باب (دندن). وأيضاً فإذا كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاءه وعينه من موضع واحد في الصحيح، فهم بأن يرفضوه في المعتلّ أولى. فإن قيل: فهلا استعملوا الفعل من (أوّل) وبنوا الماضي على (فعل) حتى يجيء

وقال الجوهري: ((الآية: العلامة، والأصل أَوِيَّةٌ بالتحريك. قال سيبويه: موضع العين من الآية واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واو واللام ياء أكثر ممّا موضع العين واللام منه ياءان، مثل شَوَيْتُ أكثر من باب حَيَيْتُ وتكون النسبة إليه أَوِيًّا. قال الفراء: هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهب منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءت آييةً، ولكنها خُففت. وجمع الآية آيٍ وآيٍ وآيات...، وآيَةُ الرَّجُلِ. تقول منه: تَأَيَيْتُهُ)) (الجوهري، مصدر سابق، ٦/ ٢٢٧٥ (آيا)).

وعرض ابن جنّي اختلاف اللغويين في استعمال الفعل من (آية)، قال: ((وقالوا: (فأبدلوا الألف من الياء الساكنة في غير قول الخليل، وليس هنا ما يوجب القلب لولا القرب؛ ولأنهم لم يُسمع شيئاً من ذوات الياء جاء على أصله؛ ولأنهم كرهُوا تكرار اليائين، فجعلها من ذوات الياء لذلك. و أيضاً قالوا لم نَرِ مثلاً من أمثلة الفعل استعملت فيه

الواو دون الياء فنَحَمِلَ هذا عليه إلا باب (فعل)، نحو: (سرّو) وليس منه)) (المنصف، مصدر سابق، ص ٤٢١).

ووضّح ابن عصفور أقوال اللغويين في آية، موافقاً لخليل، قال: ((في باب المعتل واللام) وفي (آية) ثلاثة أقوال للنحويين: فمذهب الخليل، من اعتلال العين وصحة اللام شذوذاً. ومذهب الفراء أنّ وزنها (فعل)، وأنّ الأصل (آية) فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً.

قال: وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو: عَيْبٌ وعَابٌ، و دَيْمٌ ودَامٌ فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياءٌ أخرى. وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه إعلال العين، مع أنّ العين معتلة كما في مذهب الخليل مع أنّ إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر. وأمّا الغاب والغيب والدّام والدَّيْمُ فهما ممّا جاء على (فعل) تارة، وعلى (فعل) أخرى.

ومذهب الكسائي أنّ وزنها (فاعلة)، والأصل (آية)، فُحِذفت استتقالاتاً لاجتماع الياءين، إذ حذفوها وحدها في (بالة). وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن فيه أيضاً ما في مذهب الخليل من إعلال العين، لأنّ الحذف إعلال، مع أنّ حذف الياء التي هي عين ليس بمطرّد، مع أنّه ادّعى أصلاً لم يُلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك. فتبيّن أنّ الأولى ما ذهب إليه الخليل، وهذه المذاهب إنّما تجري في آية، لأنّها من ذوات الياء)) (ابن عصفور، مصدر سابق، ص ٣٦٨-

(٣٦٩)

المضارع على (يُفَعْل) فلا يلزم كسر العين وضمها جميعاً فقالوا: (وال يُووَل) كما قالوا: (طال يطوُل. فقد تقدّم من القول في ثقل ذلك ما هو جواب عن هذا فما لم يسُغ فيه (فعل) ولا (فعل) رفضوه في (فعل) أيضاً)) (ابن جنّي، المنصف، مصدر سابق، ٤٤٧-٤٤٨).

وردّ ابن جنّي ما ذهب إليه الفراء فيما حكاه عنه ثعلب: ((وحكى ثعلب عن الفراء أنّ (أول) يجوز أن يكون من (ألت)، ويجوز أن يكون من (ألت)، فهو في الأصل: (أول)، وإذا كان من (ألت) فهو في الأصل: (أول)، والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان في الأصل (أول) لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا!)) (ابن جنّي، المنصف، ص ٤٤٨).

فاعلة المانعة من اشتقاق فعل من (أول) متمثلة في الثقل الناجم من اجتماع حرفي علة وهما ووان في لفظ واحد؛ ولأنّ آخر الكلمة معرّض دائماً للتغيير، في حين يبقى وسطها محافظاً عليه؛ ولأنّ الحس اللغوي دفعهم إلى قلب الواو ياءً وإدغامها في نحو مَرَمِي، ومقضي، لأنه أخف على لسانهم من: مَرْمُو، و مقضو. ينظر: الضامن، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١م، ص ١٩٩).

ثالثاً: آية:

قال ابن فارس: ((الهمزة والياء والياء: أصل واحد، وهو النّظر... وأصل آخر وهو التعمد، يقال: تَأَيَيْتُ على تفاعلت، وأصله تعمّدت آيتة آييت... قالوا: وأصل آية: آية بوزن أعية، مهموز همزتين، فُحِففت الأخيرة فامتدت. قال سيبويه: موضع العين من الآية واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واو، واللام ياء أكثر من موضع العين واللام منه ياءان، مثل: شَوَيْتُ، وهو أكثر في الكلام من حَيَيْتُ. قال الأصمعي: آية الرجل شخصه. قال الخليل: خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم... ومنه آية القرآن لأنها جماعة حروف، والجمع آي. وإعياة الشمس: ضوؤها، وهو من ذلك، لأنه كالعلامة لها)). (ابن فارس، مصدر سابق، ١/ ١٦٧-١٦٨) (أي).

فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكروها ذلك كما كرهوه في التضعيف. وإن حذف قلت يحي أدركته علة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً بغيره، يعني يحي وبقي ونحوه. فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف)). (سيبويه، مصدر سابق: ٤ / ٣٩٨، وينظر: ابن السراج، ٣ / ٣٨٥).

وبيّن في الموضع نفسه أن الياعين كما كرهنا آي كرهنا في الواوين فأبدلوا الألف فقالوا: حيوان، كما قالوا نواب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وناقلاً قول الخليل أن ما سبق جاء فعله معتل وإن لم يكن يتكلم به. (ينظر: سيبويه، المصدر نفسه، ٤ / ٣٩٨-٣٩٩).

و وافقه المازني في أن قولهم (حيوان) جاء على ما لا يستعمل منه فعل، بدليل قوله: (حيوان بثلاث فتحات متواليه) وأما قولهم: (حيوان) فإنه جاء على ما لا يستعمل في كلامهم، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو، فذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حيوة) اسم رجل فافهمه. وكان الخليل يقول: (حيوان) فقلوا فيه الياء واو لنلا يجتمع ياعان استتقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئاً، ولكن هذا كقولهم: فاطم- الميت- يفيظ فيظا وفوظا، فلا يشتقون من فوظا فعلاً)). (ابن جني، مصدر سابق، ص ٥١١).

وخالفه ابن جني موافقاً الخليل في أن الحيوان من مضاعف

الياء، وأن الواو فيه بدل من الياء، لأنه مشتق من الحياة، واسمها مذهب الخليل بأنه الوجه الذي لا محيد عنه؛ قال: ((القول في هذا ما قاله الخليل، وتشبيهه أبي عثمان "الحيوان" في أنه لم يشتق منه فعل (بفوظ) ليس بمستقيم و (فيظ، وفوظ) لغتان كما ترى)). (ابن جني، مصدر سابق، ص ٥١٢).

محتكماً في الموضع عينه إلى رأي أبي علي الفارسي النحوي من

أنه ((لا ينكر في كلامهم أن يكون فيه ما عينه ياء وواو - يعقبان عليه - نحو قولهم: تاه يتيه، وطح يطيح، وقالوا: هو أتوه منه، وأطوح منه)). فهذا ونظيره كثير في كلامهم، وليس في كلامهم مما عينه ياء ولامه واو شيء نعلمه فنقيس "الحيوان" عليه)). (ابن جني، المصدر نفسه، ص ٥١٢).

وساق ابن جني الأدلة التي احتكم إليها لتأكيد صحة ما ذهب إليه الخليل، من أن حمله للحيوان على أنه من مضاعف الياء وأن الواو فيه هي بدل من الياء، لأنه من الحياة، وأن معنى الحياة موجود في:

الحياء - للمطر، لأنه يحي الأرض والنبات، كما في قوله تعالى: (فأخيينا به الأرض بعد موتها) (القرآن الكريم، سورة فاطر، الآية ٩) وهذا كثير في القرآن الكريم والشعر، فهم يقولون في تشبيته (حيوان) بالياء لا غير. (ينظر: ابن جني، المصدر نفسه، ص ٥١٢).

فقد استجازوا إعلال فاء الكلمة ولامها جميعاً، وذلك لتباعد إحداهما عن الأخرى، وأنهم امتنعوا من إعلال العين واللام جميعاً؛ لتجاورهما وما ينجم منه من ثقل في النطق، وما ورد من ذلك إنما يُخرج على الشواذ. (ينظر: ابن جني، مصدر سابق، ص ٤٧٥، الجرجاني، دار الآفاق العربية، ط ١، ٢٠٠٨م، ص ١٣٠، والضامن، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩١م، ص ٢٠٤).

رابعاً: الحيوان:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((الحيوان: كل ذي روح . الواحد والجمع فيه سواء. والحيوان ماء في الجنة لا يُصيب شيئاً إلا حي يأن الله. والحيوة: اشتقاقها من الحياة، ويقال: هي في أصل البناء: حيوة، ولكن الياء والواو إذا التقتا وسكنت الأولى منهما جعلتا ياءً شديدة، ومن قال لصاحب الحيات: حاي فهو (فاعل) من هذا البناء صارت الواو كسرة كواو الغازي)). (الفراهيدي، العين، دار الحرية، بغداد، ١٩٨٣: ٣، ٣١٦ (حيو)).

وبيّن ابن فارس أن ((الحاء والياء والحرف المعتل أصلان: أحدهما خلاف الموت، والآخر: الاستحياء الذي هو ضد الوقاحة . فأما الأول فالحياة والحيوان، وهو ضد الموت والموتان. ويسمى المطر حياً؛ لأن به حياة الأرض. ويقال ناقةً مخي ومخبيئة لا يكاد يموت لها ولد)). (ابن فارس، مصدر سابق: ٢ / ١٢٢ (حي)).

وبيّن الجوهري معنى الحيوان، قال: ((الحياة ضد الموت . والحي: ضد الميت. والمخيا مفعل من الحياة . تقول: مخيائي ومماتي. والجمع المخايي... وأحياء الله فحيي وحي أيضاً، والادغام أكثر لأن الحركة لازمة، فإذا لم تدغم كقوله تعالى: ﴿ليس ذلك بقادر على أن يخبي الموتى﴾ (القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية ٤٠)....، وتقول في الجمع: حيوا، كما يقال حشوا. قال سيبويه: ذهبت الياء لالتقاء الساكنين، لأن الواو ساكنة وحركة الياء قد زالت كما زالت في ضربوا إلى الضم. ولم تحرك الياء بالضم لثقله عليها، فحذفت وضمت الياء الباقية لأجل الواو... وأخيت الناقة، إذا حبي ولذا، فهي مخي ومخبيئة، لا يكاد يموت لها ولد)). (الجوهري، مصدر سابق، ٦ / ٢٣٢٣ - ٢٣٢٤ (حيا)).

وكان سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أوائل اللغويين الذين بينوا أنه لا فعل يشتق منه، قال في: ((باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث وإن كان لم يستعمل في الكلام)؛ لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس. لو قلت يفعل من حي ولم تحذف لقلت يحي،

الياءِ ، ولكنهُ لما اختلف الحرفانِ ساغَ ذلكَ. وإذا كان اتفاق الحروفِ الصّاحِ القويّةِ الناهضة يُكرهُ عندهم حتى يُبدلوا أحدها ياءً ؛ نحو: دينار وقيراط وديماس وديباح، (فيمَن قال: دماميس وديباح) كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقلَ عليهم)) (ابن جنّي، ١٩٩٠، مصدر سابق: ٣ / ٢٠).

ويمكننا القولُ إنّ العلة المانعة لهذا الاشتقاق متمثلة في منع اجتماع ياعين في كلمة واحدة؛ مما يُفضي إلى ابدال احدهما واو في الأفعال والابدال إلى واو يستقل مع حركة الصيغة؛ مما يفضي إلى نقل آخر، و لأنّ الأفعال يُستقلُّ فيها ما لا يُستقلُّ في الأسماء؛ (ينظر: ابن جنّي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ٣ / ٤٤٤، وينظر: الميداني، دار مندي الزناتي، طنطا، القاهرة، ١٦، ١٩٨٣، ص ٢٣٩).

خامساً: - وَيَح- وَيَس- وَيَل:

قال الخليل: ((أما الويَح ونحوه مما في صدره واو فبم يُسمع في كلام العرب إلا وَيَح، و وَيَس، و وَيَل، و وَيَه، . فأما وَيَح فيقال إنّه رحمة لمن تنزل به بليّة)) (الخليل، مصدر سابق: ٣ / ٣١٩ (ويح))، وقال في موضع آخر: ((وَيَح: الواو والياء والحاء. يُقال: وَيَح: كلمة رحمة لمن تنزل به بليّة. قال الخليل: لم يُسمع على بنانه إلا وَيَح، و وَيَس، و وَيَه، و وَيَل، و وَيَب، وهي متقاربة المعنى)) (الفراهيدي، المصدر نفسه، ٦ / ٧٧ (ويح)).

وقال الجوهري: ((وَيَح: كلمة رَحْمَةٌ. وويَل كلمة عذابٌ ...، وقيل: هُما بمعنى. تقول: وَيَح لزيد، وويَل لزيد، ترفعهما على الابتداء)) (الجوهري، مصدر سابق، ١ / ٤١٧ (ويح)).
أما وَيَس، فهي ((كلمة تُقال في موضع رَأْفَةٍ واستِمْلَاح، كقولك للصبي: وَيَسُه ما أُمْلَحُه! والويَح والويَس: بمنزلة الويل في المعنى، وقيل: وَيَس تصغيرٌ وتحقيرٌ؛ امتنعوا من استعمال الفعل من الويس؛ لأنّ القياس نفاه، ومنع منه ، وذلك لو أنّه صُرِفَ منه فَعْلٌ لوجب اعتلال فائه وعُدَّ عينه كباغ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع اعلايين، وهذا قولُ ابن جنّي)) (ابن منظور، بيروت، ١٩٧٢: ١٥ / ٢٩٥ (ويس)).

وهي مصادِرٌ عند أبي عثمان المازني، بدليل قوله ((ومثل ذلك: وَيَل، وويَح، و وَيَس هذه كلها مصادِرٌ؛ لأنّ معناها الدعاء، ك (سَقِيًا) من (سَقَيْتَ)، فلو صاغوا منها فِعْلاً لزمهم ما يستقلون)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٤٤٤).

ونقل المبرد (ت ٢٨٥هـ) قول الخليل وغيره، بقوله: ((فأما قولهم: حيوان في الاسم فقد قيل فيه قولان. قال الخليل: الواو منقلبة من ياء؛ لأنّه اسم فخرجه عن الفعل كخروج آية وبابها، وقال غيره: اشتقاق هذا من الواو لو كان فعلاً، ولكنّه لا يصلح لما تقدمنا بذكره...، وقد تقدّم قولنا في أنه لا تظهر واوان مجتمعين إذا كانت احدهما طرفاً، ولا يقع في الكلام ما موضع فاؤه واو، ولامه واو ، نحو: وَعَوْتُ)) (المبرد، المقتضب ، ، ١ / ٤١).

ووسم ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ما ذهب إليه المازني بالفساد، لأنّه تُبِتَ عن العرب ابدالهم الياء واواً شدوداً ، قال: ((فأما أن يكونَ العين ياءً واللام واواً نحو(حيوت) فلا يُحفظُ في كلامهم في اسم ولا فِعْل. فأما الحيوان وحيوة فشاذان، والأصلُ فيهما (حييان)، و(حية) فابدلوا من احدي الياعين واواً . وزعم المازني أنّ هذا ممّا جاءت عينه واو، وأنّه اسم لم يُستعمل منه فِعْل، كما قالوا: فاظ الميْت يفيظ فيظاً وفوظاً، فاستعملوا ممّا عينه واو. وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّه قد ثبت ابدالهم الياء واواً شدوداً ، ولم يبيّت من كلامهم ما عينه ولامه واو. وأيضاً فإنّ الحيوان من الحياة ، ومعنى الحياة موجودٌ في الحيا المطر، ألا ترى أنّه يُحيي الأرض والنبات، كما قال تعالى: ﴿ وَ أَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ (القرآن الكريم، سورة ق، الآية ١١)، وهذا كثير في القرآن والشعر . وهم يقولون في تثنيته (حييان) بالياء لا غير؛ فتبّت بذلك أنّ الواو في حيوان بدل من ياء، وأنّ ما ذهب إليه المازني فاسد.)) (ابن عصفور، مصدر سابق، ص ٣٦٠ - ٣٦١).

يتبيّن لنا من قول ابن جنّي أنّ الحيوان هو من مضاعف الياء؛ لأنّ معناه كمعنى الحيا للغيث، ولأنّه لم يجد في الكلام العربي ما عينه ياءً، ولامه واو، نحو: حيوت، فحمل الحيوان على الحيا. (ينظر: ابن جنّي، المصدر نفسه، ص ٥١٢).

وأرجحُ قول ابن جنّي المتمثل في نزوع العرب أحياناً للفظ الأثقل؛ بدليل قوله: ((في باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف): ((اعلم أنّ هذا موضعٌ يُدْفَعُ ظاهره إلى أن يُعرف غوره وحقيقته. وذلك أنّه أمر يُعرضُ للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيحفاً على اللسان. وذلك نحو الحيوان؛ ألا ترى أنّه عند الجماعة - إلا أبا عثمان - من مضاعف الياء، وأنّ أصله حييان، فلما ثقل عدلوا من الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأنّ الواو أثقل من

الأسماء التي لا أفعال لها في العربية دراسة معجمية - صرفية

أما ابن جنّي فقد وضّح علّة الاستئصال بقوله: ((إنّما يعني بما يستقلون: أنه كان يلزم حذف الفاء في المضارع، لأنها كواو (وَعَدَ و وَرَّنَ)، وكذلك يلزم الياء الإعلال وحذفها وسكون اللام كما كان ذلك في (باع، وقال) فكان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً وهذا اجحاف)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٤٤٤).

وقال في موضع آخر: ((قال أبو عثمان: وكذلك " وَيَلَّ" و وَيَحَّ" و وَيَسَّ" هُنَّ مصادر ليس فعلٌ، كراهة أن يكثُر في كلامهم ما يستقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتّى يكون المستغنى عنه مُسقطاً. قال أبو الفتح: قد تقدّم القول في امتناعهم من استعمال أفعال هذه المصادر لما كان يلزمهم من اعلال الفاء والعين جميعاً)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٥١٢-٥١٣).

فالعلّة المانعة لعدم صياغة أفعالٍ من هذه المصادر؛ فلم يقولوا: يُوَيْلُ، يُوَيْحُ، يُوَيْسُ؛ هي علّة صوتية ناجمة من الثقل الناشيء من اجتماع الواو والياء في نحو، وَعَدَ وَيُوعِدُ و وَرَّنَ وَيُورِّنُ، لاستئصال اجتماع الياء والواو والكسرة في العربية، فمن الاجحاف اعلال فاء الكلمة وعينها، قال سيبويه: ((تقول: وعدته فأنا أعدّه وعُدّه، ووزنته ورئنا...، واعلم أنّ ذا أصله على قتل - يفتل، وضرب - يضرب، فلما كان من كلامهم استئصال الواو مع الياء حتّى قالوا: ياجل وييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء؛ فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحدفونها من يفعل)). (سيبويه، مصدر سابق: ٤/ ٥٢-٥٣، وينظر: ابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص ٣٥٩).

ويتعبير آخر بأنّ حضور صوتي الواو والياء في سياقات صوتية معينة؛ تدفع الناطق للخروج من الأبنية الحاضنة لتلك السياقات الصوتية إلى ما يستكروهوتة صوتياً وبالتالي منعها؛ هروباً من الاستئصال، وإمّا إلى الاتيان بصورة أكثر يسراً وسلاسة في النطق.

وقد خرّج ابن جنّي قول الشاعر: (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٤٤٥)

تَوَيْلٌ إِذْ مَلَأَتْ يَدِي وَكَفِّي وَكَانَتْ لَا تُعَلُّ بِالْقَلِيلِ

على أنّهُ ليس كالأول أي (يُوَيْلُ)؛ ((لأنّه جاء بالفعل على)

فَعَلٍ؛ وإذا كان هكذا فقد أمّن فيه الحذف والقلب اللذان كانا في)

فَعَلٍ)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٤٤٥، وينظر: الجاربردي،

المطبعة العامرة، القاهرة، ١٣١٠هـ: ١/ ٢٩).

فالفاء والعين إذا شدّدتا صحت، قال ابن جنّي: ((ألا ترى أنك تقول وكذّ يوكذ، فتصيح الفاء، وتقول: سير، ويبيح فتصيح العين، وعلى هذا جاء (تَوَيْلٌ)؛ لأنّه مضارع؛ وَيَلَّ، ومعناه دعث بالوَيْلِ)) (ابن جنّي، مصدر سابق: ص ٤٤٥).

وعدّ الجاربردي (تَوَيْلٌ) من الشاذّ النادر في الأفعال، بدليل قوله: ((لم يبيّن فعلٌ ممّا فَاوَهُ وعينه حرفاً علّة ولكن ورد قولهم: تَوَيْلٌ، قال: يَا وَيْلِي... وهذا من الشاذّ النادر في الأفعال)). (الجاربردي، مصدر سابق: ١/ ٢٩).

سادساً: يوم:

قال الخليل: ((الياء والواو والميم: كلمة واحدة، هي اليوم: الواحد من الأيام ثم يستعيرونه في الأمر العظيم، ويقولون: نعم فلان في اليوم إذا نزل...، والأصل في أيام: أيّومٌ، لكنّه أدغم)) (الخليل، مصدر سابق، ٦/ ١٥٩ (يوم)، وينظر: ابن فارس، مصدر سابق، ٦/ ١٥٩ - ١٦٠ (يوم)، و الجوهري، مصدر سابق، ٥/ ٢٠٦ (يوم)).

منع اللغويون استعمال الفعل من (يوم) كراهة، قال سيبويه: ((وسألته عن اليوم قال: كأنّه من يُمْتُ وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء تدخلها الضمة في يفعل كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في إحداها ضمة مع المعتل. فلما كانوا يستقلون الواو وحدها رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستئصال في تصريف الفعل)). (سيبويه، مصدر سابق، ٤/ ٣٧٤).

قال المازني: ((وقال في (يوم) كأنّه من يُمْتُ وإن لم يُستعمل)) (ابن جنّي، مصدر سابق، ص ٣١٢).

ووضح ابن جنّي هذا بقوله ((الفاعل المضمّر في (قال) هو الخليل، ويريد بقوله: كأنّه من يُمْتُ؛ أنّه لو بُني منه فعلٌ لقالوا فيه (يُمْتُ أيّوم)؛ ولكنهم رفضوه، لاعتلال الفاء والعين، كما رفضوا استعمال الفعل في (ويّل، و ويح)؛ لاعتلال الفاء والعين، ولأنّ اليوم قد أشبه المصدر، ألا ترى إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَذَكَرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ (القرآن الكريم، سورة، آية) أي بنعمه فهذا الذي حسّن للخليل جذبته إلى الفعل)) (ابن جنّي، المصدر نفسه، ص ٣١٢).

وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((ومما لا يكون منه فعلٌ (يوم) و(آءة)؛ لما يلزم من الاعتلال)) (المبرد، المقتضب: ١/ ٢٩٠)؛ بمعنى أنّهُ ((لو بُني منه فعلٌ على (فعل)، و(فعل)، بفتح العين أو ضمّها لكان المضارع على (يفعل)، فكنّت تقول (ييوم)، فتجتمع ياءان في إحداها ضمة وواو. وذلك ثقيلٌ. فلما تعدّر (فعل) و(فعل) رُفِضَ (فعل) بالحمل عليهما)) (ابن عصفور،

مصدر سابق، ص ٣٦٠).

يعني أننا إذا صغنا فعلاً مضارعاً من (يَوْم) ؛ لقلنا: يُمْتُ - أَيَوْمٌ - يَوْمٌ ، فاجتمع في الفعل ما يستكرهونه من اجتماع ياعين أحدهما مضمومة مع واو ؛ مما يعني الإخلال بالمناسبة الصوتية بين أحرف الكلمة الواحدة ، التي تُعَدُّ جزءاً من نظام اللغة العام، والتي ((تنتج عن اتفاقٍ يُوجَدُ بين جميع الاعضاء النطقية، بحيث لا نجد صوتاً مُناوئاً لصوتٍ مجاور ، ولا عضواً منافياً في وضعه النطقي لعضوٍ آخر، وإنما تتعاون الأعضاء النطقية في خلق نوع من الانسجام الحركي في أثناء العملية النطقية)).(عيفي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ١٩٩٦م: ص ١٣٩).

ويؤشر رفضهم هذا مسألة وهي تأكيدهم على عنصرية المناسبة والانسجام اللذين يُعدّان من أهم الأسس التي يقوم عليها الاعلال معلّين وقوعه بغية التخفيف، وهو أمر غير متحصّل في حال صياغة فعل من لفظ(يوم).

- نتائج البحث:

- إنّ اللغة العربية ليست بناءً لا نظام له، أو تراكماً من الألفاظ لا حكمة فيها، وهي ليست بمستويات منعزلة ؛ بل هي نظام متكامل تابع من واقع اللغة نفسها بألفاظها ودلالاتها المعجمية، وبياناتها الصرفية، والصوتية، اللذين يرتبطان بالنظام النحوي بشكل عجيب، تعكس جميعها عبقريتها ، وديمومتها، وسر خلودها في الوقت نفسه.

- إنّ وجود أسماء في اللغة العربية لا أفعال لها مرتبط بأبعاد صوتية بالدرجة الأساس، تعكس ذوق المتكلم العربي، والمقنن اللغوي في الوقت نفسه في نزوعهما من كل ما هو ثقيل إلى الأخف.

- رفض اللغويون صياغة فعل من الاسم (آءة)، وهذا الرفض متأت من ثقل اجتماع إعلال وإبدال للهمزة واوا لانضمام ما قبلها مما يعني اجتماع همزتين في كلمة واحدة ، فنبدل منهما واوا، فكل هذه العمليات مستكرهة؛ لتقلها على الثقيل وهو الفعل.

- رفض اللغويون صياغة فعلاً من اسم (أول) ؛ فلم يقولوا: (وال يؤول)؛ لأنّه مُفضٍ إلا اجتماع واوين فاء وعيناً للفظ، مما يمثّل مشقّة وثقلاً على اللسان حال النطق به.

- أجمع اللغويين على منع صوغ فعل من اسم (آية)، ولكنهم اختلفوا في أصلها ، وقد استحسنت علة ابن جني لتخريج منعهم هذا والمتمثلة في استجازة اللغويين لإعلال فاء الكلمة ولامها؛ لتباعدهما ، وامتناعهم من اعلال عين الكلمة ولامها لتجاورها ، ولو وقع لرفضه الاستعمال اللغوي، وهو ما حصل للاسم (آية).

- منع سيبويه صوغ لفعل من (الحيوان)؛ فلو قلت: يفعل من حي ولم تحذف لقلت يحي، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكروا ذلك كما كرهوه في التضعيف. وإن حذف قلت يحي أدركته علة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً بغيره، يعني يحي ويقي ونحوه. فلما كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف)، وخالفه ابن جني الذي ذهب إلى أن الفعل منه يحيي، لأن أصله الياء (حيان) ولاشتقاقه من الحياة، موضحاً أنّ الذوق اللغوي العربي قد ينزع أحياناً من اللفظ الثقيل إلى ما هو أثقل منه؛ لضرب من الاستخفاف.

- إنّ اجتماع الواو والياء والكسرة أو الضمة في سياقات صوتية أُنكرت عند المتكلمين و اللغويين على حد سواء ؛ بسبب الثقل الناجم عن هذا الاجتماع؛ مما حدا باللغويين إلى رفضهم صوغ أفعال من نحو المصادر: وَيَج وأخواتها، ولفظ (يَوْم وَيَوْج).

- قائمة المصادر والمراجع:
- القرآن الكريم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م.
- ابن حني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط ٨، ١٩٩٦م.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، مصر، ١٩٢٤م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الدوحة، قطر، ط ٢، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- الاسترأبادي، رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، ط ١، (د.ت).
- الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسن (ت ٧٤٦هـ)، شرح الشافية، المطبعة العامرة، مصر، ١٣١٩هـ.
- الجوهري، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٥٦م.
- الحديثي، خديجة، ابنة الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٣م.
- الحساني، عادل نذير بيبي، التعليل الصوتي في كتاب سيبويه، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، بغداد، ط ١، ٢٠٠٩م.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، بيروت، (د.ت).
- السامرائي، إبراهيم، بناء الثلاثي وأحرف المد، بحث مجلة المجمع العلمي، المجلد ٨٤، العراق، ١٩٦٩م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ٢٠٠٤م.
- الضامن، حاتم صالح، الصرف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٩١م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للطباعة والنشر، العراق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- الميداني، أحمد بن محمد الميداني (٥١٨هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المقصود درويش، دار مندي الزناتي للطباعة والنشر، طنطا، مصر، ط ١، ١٩٨٣م.
- نقرة كار، سيد عبد الله (ت ٧٧٦هـ)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرة، مصر، ١٣١٠هـ.